

تقرير في أخلاقيات البحث العلمي

تطبيق عملي على موضوع البحث

أثر أساليب تمويل التعليم والبدائل المقترحة على كفاءة المؤسسات التعليمية في مكة

إعداد الطالبة	هيام رشيد الحربي
المقرر	اقتصاديات التعليم
إشراف	د. الفيصل عبد الحميد محمد
	د. فايز جراد
العام الدراسي	2026

المقدمة

تُعد أخلاقيات البحث العلمي الإطار الذي يضبط سلوك الباحث منذ لحظة اختيار المشكلة البحثية حتى نشر النتائج وتوظيفها . ولا تقتصر الأخلاقيات على تجنب الانتحال أو وضع قائمة مراجع في نهاية التقرير، بل تشمل منظومة متكاملة من القيم والإجراءات التي تضمن الصدق، والموضوعية، واحترام حقوق المشاركين، وحماية البيانات، والشفافية في عرض النتائج. ويزداد الاهتمام بهذه الأخلاقيات في مرحلة الماجستير لأن الطالب لا يكتفي بتلقي المعرفة، بل يبدأ في إنتاج معرفة علمية يمكن أن تؤثر في قرارات أكاديمية أو إدارية أو اقتصادية.

في موضوع اقتصاديات التعليم، تكتسب الأخلاقيات أهمية خاصة لأن البحث يتعامل مع قضايا تمويلية ومؤسسية حساسة؛ مثل الإنفاق الحكومي، مصادر التمويل البديلة، الهدر التربوي، كفاءة المؤسسات التعليمية، وعدالة توزيع الموارد. فالنتائج التي يتوصل إليها الباحث قد تُستخدم في الدفاع عن سياسات تعليمية معينة أو نقدها، وقد تؤثر في صورة المؤسسات التعليمية أو في اتجاهات صناع القرار. لذلك، فإن أي ضعف في الأمانة العلمية أو تحيز في تحليل البيانات أو إهمال في توثيق المصادر قد يؤدي إلى استنتاجات مضللة تمس جودة القرار التعليمي.

ينطلق هذا التقرير من تعريف أخلاقيات البحث بوصفها قواعد ومعايير مهنية تحكم تصميم البحث وتنفيذه وتوثيقه ونشره، بما يحافظ على كرامة الإنسان، وحقوق المشاركين، ونزاهة المعرفة العلمية. وتتفق الوثائق الأخلاقية الدولية على أن البحث العلمي (American Psychological Association [APA], 2017; National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research, 1979). كما تؤكد إرشادات البحث التربوي أن الباحث مسؤول عن الشفافية، وحق الانسحاب، والخصوصية، وتخزين البيانات بصورة آمنة، خاصة عندما يتصل البحث بالمؤسسات التعليمية أو العاملين فيها أو (British Educational Research Association [BERA], 2024). الطلاب

وبما أن موضوع البحث محل التطبيق هو: «أثر أساليب تمويل التعليم والبدائل المقترحة على كفاءة المؤسسات التعليمية في مكة»، فإن الهدف من هذا التقرير هو بيان كيفية تطبيق مبادئ أخلاقيات البحث على هذا الموضوع تحديداً. ويشمل ذلك كيفية التعامل مع المراجع والتقارير الرسمية، وكيفية تحليل مؤشرات التمويل والكفاءة دون انتقائية أو تضخيم، وكيفية تجنب التحيز عند مقارنة التمويل الحكومي والخاص والبدائل المقترحة، وكيفية حماية أي بيانات مؤسسية أو آراء بشرية إذا استخدم الباحث استبانة أو مقابلة أو بيانات غير منشورة.

وعليه، لا يقدم التقرير عرضاً نظرياً مجرداً، بل يربط كل مبدأ أخلاقي بإجراء تطبيقي واضح في البحث. فالغاية ليست حفظ أسماء المبادئ، وإنما إظهار قدرة الباحث على تحويل الأخلاقيات إلى ممارسات عملية: توثيق دقيق، صياغة أمينة، تحليل متوازن، موافقة مستنيرة عند الحاجة، حماية للخصوصية، وإقرار بالحدود المنهجية للبحث. وبهذا يصبح التقرير دليلاً عملياً يساعد طالب الماجستير على إنجاز بحثه بصورة علمية مسؤولة وقابلة للمراجعة الأكاديمية.

أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تظهر أهمية أخلاقيات البحث العلمي في أنها تحمي مصداقية المعرفة التي ينتجها الباحث. فالبحث العلمي لا يكتسب قيمته من كثرة الصفحات أو عدد المراجع فقط، بل من سلامة المسار الذي أدى إلى نتائجه. عندما يلتزم الباحث بالصدق في نقل المعلومات وتحليلها، تصبح النتائج قابلة للثقة والمراجعة والاستفادة. أما إذا وقع الباحث في النقل غير الموثق، أو أخفى مصادره، أو انتقى البيانات التي تدعم رأيه فقط، فإن البحث يفقد قيمته العلمية حتى لو بدا منظماً في الشكل.

كما تسهم الأخلاقيات في حماية المجتمع والمؤسسات من القرارات المبنية على معلومات غير دقيقة. ففي موضوع تمويل التعليم، قد يؤدي تضخيم أثر مصدر تمويلي معين أو تجاهل الهدر التربوي أو إغفال حدود البيانات إلى توصيات غير مناسبة. ومن ثم فإن النزاهة العلمية هنا لا تخدم الباحث وحده، بل تخدم المؤسسة التعليمية وصانع القرار والمستفيدين من التعليم. فكل توصية تتعلق بزيادة التمويل أو تنويعه أو ترشيده الإنفاق يجب أن تستند إلى تحليل متوازن ومصادر موثقة.

وتحمي الأخلاقيات كذلك حقوق الأفراد والمؤسسات. فإذا اعتمد البحث على آراء مديري مدارس أو معلمين أو موظفين أو أولياء أمور أو طلاب، فلا يجوز جمع البيانات منهم دون إيضاح الغرض من البحث وطبيعة المشاركة وحقوقهم في الرفض أو الانسحاب. ويؤكد تقرير بلمونت أن احترام الأشخاص يتطلب التعامل معهم كأصحاب إرادة مستقلة، وأن العدالة تقتضي عدم تحميل (National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research, 1979) فئة معينة أعباء البحث دون مبرر.

ومن زاوية أكاديمية، تعزز أخلاقيات البحث قابلية الدراسة للمراجعة والتقييم. فالمشرف أو لجنة المناقشة أو القارئ يستطيع ويعد دليل النشر للجمعية APA. تتبع الأفكار والتميز بين رأي الباحث وما نقله من غيره عندما يكون التوثيق منضبطاً وفق الأمريكية لعلم النفس مصدرًا أساسيًا لتنظيم الاقتباس، والإحالة، وقائمة المراجع، والحد من الالتباس بين النص الأصلي وصوت (APA, 2020) الباحث.

كما أن الالتزام الأخلاقي يرفع جودة الكتابة العلمية؛ لأنه يجبر الباحث على الدقة في استخدام المصطلحات، وعلى تجنب الأحكام الانطباعية، وعلى صياغة النتائج بحذر. فعند دراسة كفاءة المؤسسات التعليمية في مكة مثلاً، لا يكفي أن يقول الباحث إن التمويل الخاص أفضل أو إن التمويل الحكومي غير كافٍ، بل يجب أن يوضح معيار الحكم ومصدر البيانات وحدود الاستنتاج. بهذه الطريقة تصبح الأخلاقيات جزءاً من جودة المنهج وليست مجرد ملحق شكلي في نهاية البحث.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على مجموعة من المبادئ التي يجب أن تظهر في كل مرحلة من مراحل البحث. وفي موضوع اقتصاديات التعليم وتمويل المؤسسات التعليمية، يمكن تلخيص أهم هذه المبادئ في الآتي:

المبدأ	التعريف والتطبيق على موضوع البحث
الأمانة العلمية	تعني نسبة الأفكار والمعلومات إلى أصحابها، والتميز بين الاقتباس الحرفي وإعادة الصياغة، وعدم تقديم أعمال الآخرين على أنها جهد شخصي. في هذا البحث يجب توثيق كل تعريف لاقتصاديات التعليم، وكل فكرة حول التمويل أو العائد التعليمي أو الهدر التربوي.

النزاهة	تعني الصدق في جمع البيانات وتحليلها وعرضها، وعدم حذف ما يخالف توقعات الباحث. فإذا أظهرت بعض المصادر أن التمويل الحكومي ضروري للاستقرار، وأظهرت أخرى أهمية الشراكات، فيجب عرض الرأيين وتحليلهما دون انتقاء.
الموضوعية	تعني بناء الحكم على الأدلة لا على الميول الشخصية. فالباحث لا يبدأ من افتراض أن بديلاً تمويلياً معيناً هو الأفضل، بل يقارن البدائل وفق معايير الكفاءة، الاستدامة، العدالة، الأثر على الجودة، وقابلية التطبيق.
السرية والخصوصية	تعني حماية المعلومات غير المنشورة أو التي يمكن أن تكشف هوية أفراد أو مؤسسات. فإذا حصل الباحث على بيانات مالية داخلية أو إجابات استبانة من مسؤولين أو معلمين، فيجب إخفاء الأسماء والرموز التعريفية وتخزين البيانات بشكل آمن.
الموافقة المستنيرة	تعني إبلاغ المشاركين بطبيعة البحث، والغرض منه، وطريقة استخدام البيانات، وحققهم في عدم المشاركة أو الانسحاب. ويصبح هذا المبدأ ضرورياً إذا استخدم الباحث استبانة أو مقابلة أو بيانات تجمع مباشرة من البشر.

تتفق هذه المبادئ مع جوهر إعلان سنغافورة لنزاهة البحث، الذي يركز على الصدق في جميع جوانب البحث، والمساءلة عن (World Conferences on Research Integrity، العمل البحثي، والاحترام المهني، والإدارة الرشيدة للبحث والبيانات (APA)، خاصة النزاهة والعدالة واحترام حقوق الأشخاص وكرامتهم، APA، كما تتفق مع المبادئ العامة في مدونة (2010، 2017).

القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تظهر القضايا الأخلاقية عندما يحدث خلل في طريقة إنتاج المعرفة أو عرضها أو استخدام بياناتها. وفي بحوث الماجستير، قد تقع هذه القضايا بسبب الاستعجال، أو ضعف المهارة في التوثيق، أو الرغبة في الوصول إلى نتيجة محددة. وأبرز القضايا المرتبطة بموضوع التقرير هي الآتية:

الانتحال العلمي

الانتحال هو استخدام كلمات أو أفكار أو تنظيمات تحليلية من مصادر أخرى دون توثيق كافٍ. وقد يكون مباشراً بنسخ فقرات، أو غير مباشر بإعادة صياغة أفكار كاملة دون الإشارة إلى المصدر. وفي بحث اقتصاديات التعليم، تزداد احتمالية الانتحال عند نقل التعريفات الجاهزة لاقتصاديات التعليم، أو نظريات رأس المال البشري، أو أساليب تمويل التعليم. والوقاية منه تكون عبر قراءة APA المصدر، فهمه، إعادة صياغته بلغة الباحث، ثم توثيقه داخل النص وفي قائمة المراجع وفق APA.

تزوير البيانات أو تحريفها

يقصد بتزوير البيانات اختلاق معلومات أو أرقام غير موجودة، أما التحريف فيتمثل في تعديل البيانات أو حذف جزء منها لإظهار نتيجة معينة. في موضوع تمويل التعليم، قد يظهر ذلك في ذكر نسب إنفاق غير موثقة، أو استخدام إحصاءات قديمة وكأنها

حديثه، أو تجاهل الفروق بين التعليم العام والجامعي. الإجراء الأخلاقي الصحيح هو ذكر مصدر كل رقم، وتحديد سنة البيانات، وعدم استخدام الإحصاءات إلا من مصادر رسمية أو علمية موثوقة.

التحيز في التحليل

التحيز يحدث عندما يتعامل الباحث مع الأدلة بصورة انتقائية. فقد يميل الباحث إلى دعم التمويل الخاص مثلاً دون مناقشة مخاطره على العدالة التعليمية، أو يدافع عن التمويل الحكومي دون الإشارة إلى مشكلات الهدر وضعف الكفاءة. والموضوعية تقتضي تحليل كل بديل من حيث المزايا والقيود، مع ربط الحكم بمعايير واضحة مثل الاستدامة المالية، جودة المخرجات، عدالة الوصول، وكفاءة استخدام الموارد.

انتهاك الخصوصية

قد يتعامل الباحث مع أسماء مدارس أو إدارات أو مسؤولين أو بيانات إنفاق داخلية. ويعد نشر هذه المعلومات دون إذن أو دون إخفاء الهوية مخالفة أخلاقية. وإذا كانت الدراسة نظرية وتعتمد على الوثائق المنشورة فقط، فإن خطر الخصوصية يكون أقل، لكنه لا يختفي تمامًا؛ إذ يجب تجنب استخدام أي وثائق داخلية أو مراسلات أو بيانات غير عامة دون موافقة الجهة المالكة.

تضارب المصالح

تضارب المصالح يعني وجود علاقة أو مصلحة قد تؤثر في حياد الباحث أو تبدو مؤثرة في نظر القارئ. فقد يكون الباحث موظفًا في مؤسسة تعليمية يدرس كفاءتها، أو لديه علاقة بجهة تمويلية، أو مصلحة في إبراز بديل معين. والحل الأخلاقي ليس بالضرورة ترك البحث، بل الإفصاح عن هذه العلاقة، وتقوية إجراءات الحياد، والاعتماد على مصادر متعددة، وتجنب صياغة النتائج بما يخدم جهة محددة.

القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

لا تعتمد أخلاقيات البحث على ضمير الباحث وحده، بل تستند إلى قواعد ولوائح ومؤسسات رقابية. وتعد لجان أخلاقيات من أهم الآليات التي تراجع البحوث التي تتعامل مع مشاركين بشريين. وتتحقق هذه اللجان من «IRB البحث»، أو ما يعرف غالبًا بـ وضوح هدف البحث، وسلامة أداة جمع البيانات، وعدالة اختيار المشاركين، وحماية الخصوصية، ومناسبة إجراءات الموافقة المستنيرة.

في البحوث التربوية والإدارية، قد يظن بعض الطلاب أن الموافقة الأخلاقية مطلوبة فقط في البحوث الطبية، وهذا غير دقيق. فإذا كانت الدراسة تجمع آراء معلمين أو طلاب أو إداريين، أو تستخدم بيانات شخصية أو مؤسسية غير منشورة، فإنها تحتاج إلى مراجعة أخلاقية مناسبة وفق سياسة الجامعة. أما إذا كانت الدراسة نظرية تعتمد على تحليل وثائق عامة ومراجع منشورة، فقد لا تحتاج إلى موافقة مشاركين، لكنها تبقى ملزمة بالأمانة العلمية ودقة التوثيق وعدم تحريف المصادر.

إرشادات مهمة للبحث التربوي، منها مسؤولية الباحث تجاه المشاركين، وضرورة الشفافية، واحترام حق BERA تقدم وهذه. (BERA, 2024) الانسحاب، وحماية الخصوصية وتخزين البيانات، والتفكير في آثار البحث على الأطراف المتأثرة به الإرشادات مناسبة لموضوع تمويل التعليم؛ لأنه يتصل بمؤسسات تعليمية وفئات قد تتأثر بالسياسات المقترحة، مثل الطلاب والأسر والمعلمين والإدارات التعليمية.

فينظم جانباً أساسياً من أخلاقيات الكتابة، وهو توثيق المصادر. فالتوثيق ليس مسألة شكلية، بل وسيلة لحفظ APA أما نمط الحقوق الفكرية وتمكين القارئ من التحقق من المصدر. ولذلك يجب أن تكون كل إحالة داخل النص مطابقة لمرجع كامل في قائمة (APA)، المراجع، وأن تكون كل مرجع في القائمة مستخدماً فعلياً داخل التقرير، وأن تُكتب البيانات الببليوغرافية بصورة دقيقة (2020).

ومن المهم أيضاً التمييز بين القواعد الدولية وسياسة الجامعة. فالقواعد الدولية تقدم مبادئ عامة، أما الجامعة فتحدد الإجراءات المطلوبة: نموذج الموافقة، طريقة حفظ البيانات، مدة الاحتفاظ بها، آلية الإفصاح عن تضارب المصالح، ومعايير قبول الرسائل. لذلك ينبغي للباحث أن يلتزم بتعليمات الجامعة أولاً، ثم يسترشد بالمعايير الدولية عند تفسير المواقف الأخلاقية المعقدة.

التطبيق العملي على موضوع البحث 6.

يعد هذا الجزء أهم جزء في التقرير؛ لأنه يبين كيف تتحول أخلاقيات البحث من مبادئ عامة إلى إجراءات عملية داخل موضوع: «أثر أساليب تمويل التعليم والبدائل المقترحة على كفاءة المؤسسات التعليمية في مكة». ويجب أن يثبت الباحث هنا أنه يدرك طبيعة موضوعه ومصادر بياناته والمخاطر الأخلاقية المحتملة المرتبطة به.

طبيعة الموضوع ومخاطره الأخلاقية 6.1

يدرس الموضوع علاقة أساليب تمويل التعليم بكفاءة المؤسسات التعليمية في مكة. ويشمل ذلك تحليل التمويل الحكومي، والتمويل الخاص، والشراكات المجتمعية، والبدائل المقترحة، والهدر التربوي، والكلفة والعائد. وبما أن التمويل والكفاءة من الموضوعات التي قد تُستخدم في تقييم أداء مؤسسات أو سياسات، فإن الباحث ملزم بالحد من المخاطر الأخلاقية والاستنتاج. فلا يجوز إطلاق أحكام عامة مثل «ضعف الكفاءة» أو «فشل التمويل» دون دليل واضح ومصدر موثق؟.

تُظهر صياغة الدراسة أنها تميل إلى المنهج النظري والوصفي التحليلي وتحليل الوثائق والمراجع. وفي هذه الحالة تكون المسؤولية الأخلاقية الأساسية في الأمانة العلمية، ودقة النقل، واستخدام مصادر موثوقة، وتجنب التحيز في قراءة الأدبيات. أما إذا قرر الباحث استخدام استبانة أو مقابلة أو بيانات غير منشورة من مؤسسات تعليمية، فإن المسؤولية الأخلاقية تتوسع لتشمل الموافقة المستنيرة، والسرية، وحماية المشاركين، ومراجعة لجنة أخلاقيات البحث.

ومن الملاحظ منهجياً أن أي تعارض بين القول بأن الدراسة لا تعتمد على أدوات ميدانية وبين إدراج استبيان أو جمع آراء مباشرة يجب توضيحه قبل تسليم البحث. فإذا كان الاستبيان مجرد ملحق مقترح لا يُستخدم في جمع البيانات، فيجب بيان ذلك. وإذا كان أداة فعلية، فيجب إدراج إجراءات أخلاقية واضحة: نموذج موافقة، وصف عينة، طريقة حفظ البيانات، وعدم طلب أسماء المشاركين إلا للضرورة البحثية القصوى.

إجراءات جمع البيانات بطريقة أخلاقية

مصدر البيانات	الإجراءات الأخلاقية المطلوب
المراجع العلمية	اختيار كتب وبحوث ودراسات محكمة مرتبطة باقتصاديات التعليم وتمويله، وتوثيق كل فكرة أو تعريف أو نظرية، وعدم الاعتماد على مصادر مجهولة أو غير أكاديمية.

التقارير الرسمية	استخدام التقارير الصادرة عن جهات تعليمية أو اقتصادية موثوقة، مع ذكر الجهة وسنة التقرير، وعدم اقتطاع الأرقام من سياقها.
البيانات المؤسسية	إذا استخدمت بيانات غير منشورة عن مؤسسة تعليمية، فيجب الحصول على إذن رسمي، وإخفاء ما قد يضر بالمؤسسة أو يكشف معلومات داخلية غير مصرح بها.
الاستبانة أو المقابلة	إذا استخدمت أداة ميدانية، يجب إبلاغ المشارك بهدف البحث ومدة المشاركة وطريقة استخدام البيانات وحقه في الانسحاب، وعدم جمع بيانات شخصية غير لازمة.
التحليل والمقارنة	مقارنة مصادر التمويل والبدائل وفق معايير معلنة مسبقاً مثل الكفاءة، العدالة، الاستدامة، جودة المخرجات، والحد من الهدر.

تطبيق مبدأ السرية والخصوصية

إذا اعتمد البحث على وثائق عامة منشورة، فإن الخصوصية تتعلق أساساً بعدم تحريف الوثائق وعدم استخدام معلومات غير مصرح بها. أما إذا تضمن البحث مشاركة بشرية، فيجب ترميز الاستجابات بدلاً من استخدام الأسماء، وحفظ الملفات في جهاز أو حساب آمن، وعدم إرسال البيانات الخام عبر تطبيقات غير مضمونة، وعدم مشاركة الاستجابات مع أي جهة خارج نطاق البحث. ويمكن استخدام رموز مثل: مشارك 1، مشارك 2، أو مؤسسة أ، مؤسسة ب، بدلاً من ذكر الأسماء الحقيقية.

تطبيق مبدأ الموافقة المستنيرة

عند جمع البيانات من أفراد، يجب أن يحصل الباحث على موافقة مستنيرة مكتوبة أو إلكترونية. وتتضمن الموافقة بياناً مختصراً يوضح أن المشاركة طوعية، وأن هدف البحث أكاديمي، وأن البيانات ستستخدم لأغراض الدراسة فقط، وأن للمشارك حق الانسحاب دون أي ضرر. ولا يصح أخلاقياً أن يطلب الباحث من موظف أو طالب المشاركة بطريقة توجي بالإجبار أو ترتبط بعلاقة سلطة، لأن ذلك يضعف حرية القرار.

تطبيق الأمانة العلمية والتوثيق

يجب على الباحث في هذا الموضوع توثيق جميع التعريفات والنظريات المتعلقة باقتصاديات التعليم، مثل نظرية رأس المال البشري، ونظرية الإشارة، ونظرية النمو الداخلي، ومفاهيم تكلفة التعليم والعائد التعليمي والهدر التربوي. ولا يكفي وضع مراجع عامة في نهاية البحث؛ بل يجب أن تظهر الإحالات داخل النص عند كل فكرة مستندة إلى مصدر. كما يجب تجنب إعادة استخدام فقرات طويلة من مراجع أو مواقع إلكترونية دون إعادة صياغة حقيقية ودون إحالة.

تطبيق الموضوعية في تحليل البدائل التمويلية

ينبغي ألا يتحول البحث إلى دفاع مسبق عن بديل تمويلي معين. فعند مناقشة التمويل الحكومي، يجب بيان قوته في ضمان العدالة والاستقرار، وفي الوقت نفسه مناقشة تحدياته مثل الضغط على الميزانية واحتمال الهدر. وعند مناقشة التمويل الخاص أو الشراكات المجتمعية، يجب بيان دورها في تنويع الموارد وتحسين الكفاءة، مع مناقشة مخاطرها المحتملة على العدالة وتكافؤ الفرص. أما البدائل المقترحة فيجب تقييمها وفق قابلية التطبيق في البيئة التعليمية في مكة وليس وفق جاذبيتها النظرية فقط.

مصفوفة أخلاقية مقترحة للبحث

مرحلة البحث	الإجراءات الأخلاقية المقترحة
قبل البحث	تحديد المشكلة بدقة، مراجعة الأدبيات، اختيار مصادر موثوقة، فحص الحاجة إلى موافقة لجنة أخلاقيات البحث، إعداد خطة توثيق واضحة.
أثناء جمع البيانات	تجنب جمع بيانات غير لازمة، الحصول على موافقة المشاركين عند وجود بيانات بشرية، حفظ الوثائق والبيانات في ملفات منظمة وأمنة، تسجيل مصادر الأرقام أولاً بأول.
أثناء التحليل	استخدام معايير معلنه للمقارنة، عدم حذف النتائج المخالفة، الفصل بين الرأي الشخصي والدليل، توضيح حدود البيانات والمنهج.
أثناء الكتابة	إعادة الصياغة بأمانة، توثيق الاقتباسات، تجنب التعميم غير المدعوم، عرض البدائل التمويلية بطريقة متوازنة.
بعد إنجاز البحث	حفظ البيانات مدة مناسبة وفق تعليمات الجامعة، عدم نشر بيانات المشاركين أو المؤسسات، الاستعداد لتقديم المصادر عند طلب المراجعة، الإفصاح عن أي تضارب مصالح.

أمثلة تطبيقية مباشرة

- مثال على الأمانة العلمية: إذا استخدم الباحث تعريفاً لاقتصاديات التعليم من مصدر معين، فعليه إعادة صياغته ثم الإحالة إلى المصدر داخل النص، بدلاً من نقل التعريف دون توثيق.
- مثال على الموضوعية: إذا توصل الباحث إلى أن الشراكة مع القطاع الخاص قد ترفع الموارد، فعليه في المقابل مناقشة أثرها المحتمل على العدالة التعليمية، حتى لا يصبح التحليل أحادي الجانب.
- مثال على السرية: إذا حصل الباحث على بيانات إنفاق من مؤسسة تعليمية غير منشورة، فلا يجوز ذكر اسم المؤسسة أو تفاصيلها المالية الدقيقة إلا بعد إذن رسمي واضح.
- مثال على الموافقة المستنيرة: إذا وُزعت استبانة على معلمين أو إداريين، فيجب أن تتضمن مقدمة الاستبانة الغرض من الدراسة، وأن المشاركة اختيارية، وأن البيانات سرية ولا تستخدم إلا لأغراض أكاديمية.
- مثال على تجنب التحيز: عند تحليل الهدر التربوي، لا يصح تحميل المسؤولية للطلاب أو الأسر وحدهم، بل يجب دراسة العوامل الإدارية والتمويلية والمناهجية والبيئية بصورة متوازنة.

حدود أخلاقية يجب التصريح بها في البحث

من الأفضل أن يضيف الباحث في نهاية المنهجية فقرة قصيرة بعنوان «الاعتبارات الأخلاقية»، يوضح فيها أنه التزم بالأمانة العلمية والتوثيق، وأنه اعتمد على مصادر منشورة وموثوقة، وأنه لم يستخدم بيانات شخصية أو مؤسسية غير مصرح بها. وإذا وُجدت استبانة فعلية، فيجب أن يذكر أن المشاركة طوعية، وأن البيانات عوملت بسرية، وأن النتائج عرضت بصورة إجمالية لا تكشف هوية المشاركين. كما يجب التصريح بحدود الدراسة، مثل اعتمادها على الأدبيات والوثائق المتاحة، لأن إخفاء الحدود المنهجية يضعف الشفافية العلمية.

الخاتمة

يتضح من العرض السابق أن أخلاقيات البحث العلمي ليست جزءاً إضافياً يمكن وضعه في نهاية الرسالة، بل هي أساس يرافق البحث من بدايته إلى نهايته. فالباحث في مرحلة الماجستير مسؤول عن اختيار موضوع قابل للدراسة، واستخدام مصادر موثوقة، وتوثيق الأفكار بدقة، وتحليل البيانات بموضوعية، وحماية المشاركين والبيانات عند وجودها. وكلما كان الموضوع مرتبطاً بالسياسات التعليمية والتمويل والكفاءة المؤسسية، زادت الحاجة إلى الحذر العلمي والشفافية.

وفي موضوع «أثر أساليب تمويل التعليم والبدائل المقترحة على كفاءة المؤسسات التعليمية في مكة»، يظهر البعد الأخلاقي في طريقة التعامل مع المعلومات المالية والمؤسسية، وفي ضرورة عدم التحيز لبديل تمويلي معين، وفي وجوب عرض مزايا وقيود كل بديل. كما يظهر في ضرورة توضيح طبيعة الدراسة: هل هي تحليل وثائق فقط، أم تتضمن استبانة أو مقابلة؟ لأن الإجابة عن هذا السؤال تحدد مستوى الإجراءات الأخلاقية المطلوبة.

ويخلص التقرير إلى أن الالتزام بالأخلاقيات يرفع جودة البحث ولا يعيقه. فالتوثيق الصحيح يحمي الباحث من الانتحال، والموضوعية تجعل النتائج أكثر إقناعاً، والشفافية تزيد ثقة القارئ، وحماية الخصوصية تصون حقوق الأفراد والمؤسسات. وبذلك تصبح أخلاقيات البحث العلمي شرطاً أساسياً لإنتاج معرفة نافعة يمكن الاعتماد عليها في تطوير التعليم وترشيد تمويله وتحسين كفاءة مؤسساته.

- إبراهيم، حنين محمد. (2001). أثر البيئة المدرسية على الاتجاهات لدى تلاميذ التعليم الأساسي. [رسالة ماجستير غير منشورة]، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.
- أبو العز، نهلة أحمد. (2014). العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي: نجيريا نموذجاً، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مصر.
- أبو الوفا، جمال، وعبد العظيم، سلامة. (2000). اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية. إدارة المعرفة الحديثة، القاهرة.
- أبو تراب، تغريد قاسم محمد. (2021). اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 17(26)، 65-82.
- أخضر، فائزة بنت محمد حسن. (2006). اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية في المملكة، اللقاء السنوي الحادي عشر. الرياض، كلية التربية، جامعة الملك سعود.
- الأغواط، لوراني. (2016). القروض البنكية وإجراءات منحها. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 2(31)، 199-213.
- الأفندي، محمد. (2018). النظرية الاقتصادية الكلية والسياسية الاقتصادية (ج2)، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.
- باجري، وداد. (2001). مصادر إضافية مقترحة لتمويل الجامعات الحكومية السعودية. [رسالة دكتوراه غير منشورة]، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- البحيري، خلف. (2014). اقتصاديات التعليم المنهل. للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- البحيري، السيد. (2004). تمويل التعليم الجامعي في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر.
- البرعي، محمد عبد الله. مرسى، محمود عبد الحميد. (1990). الإدارة في الإسلام. البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- بشاري سلمى. (2020). مقياس مدخل إلى علم الاقتصاد. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- بوطيبة، فيصل. (2012). العائد من الاستثمار في التعليم. جامعة سعيدة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2(7)، 63-90.
- الجدوع، فهد بن عبد الله. (1420). ظاهرة الرسوب في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية. [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية التربية، جامعة الملك سعود.
- الجميل، سرمد. (2021). الموازنة العامة للدولة مدخل معاصر. شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- حبيب، محمد. (2013). العلاقة السببية بين الإنفاق العام والإنفاق الخاص والتضخم في الأردن. المجلة الجامعة، 2(15)، 215-232.
- الحولي، علياء عبد الله. (2017). محاضرة العائد الاقتصادي من التعليم. الجامعة الإسلامية، غزة.
- الخصاونة، محمد. (2014). المالية العامة النظرية والتطبيق. دار المناهج للنشر: عمان، الأردن.
- الخليوي، أبرار، والعريفي، أحلام، والسالم، جنان، والتويجري، فاطمة. (2021). بدائل مقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. المجلة التربوية، 1(8)، 84-124. كلية التربية، جامعة سوهاج.
- الداود، إبراهيم. (2010). مشكلة الفاقد التعليمي: أسبابها وطرق معالجتها. مجلة التدريب والتقنية، 3(3)، 34-61.

- الربيعي، ماجد زيدان. (2006). ظاهرة التسرب من التعليم الابتدائي الأسباب والآثار والمعالجات. بحث صادر بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).
- رضوان، ماهر. (2019). إصلاح نظام التعليم الإلزامي في فنلندا وسنغافورة وكيفية الإفادة منه في مصر. [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ.
- زمان حسام. (2013). الكويزات التعليمية كبديل تمويلي لمؤسسات التعليم العالي دراسة مقارنة لتطبيقاته على المستوى المحلي. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 3(1).
- السبيعي، خالد بن صالح المرزوق. (2019). أثر دراسة اقتصاديات المدرسة على اتجاهات طلبة الدراسات العليا نحو علم اقتصاديات التعليم ومتطلبات تنمية مهاراتهم. مجلة العلوم التربوية، 31(1)، 73-99.
- السبيعي، نورة خليفة تركي. (1415). تمويل التعليم الجامعي والعالي صيغة التقليدية والبديلة، دراسة نقدية تحليلية مع إشارات مقارنة. حولية كلية التربية، جامعة قطر، (11)، 45-92.
- سعادة، جودت. (2021). واقع تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان وتحدياته. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، 1(35)، 23-46.
- سلامة، ياسر خالد. (2010). اقتصاديات التعليم. مركز الكتاب الأكاديمي: عمان، الأردن.
- سنيور، أمينة. (2023). واقع أودية التقنية كسياسة لتمويل الجامعات السعودية ومقترحات تفعيلها في ضوء تجربة وادي السليكون الأمريكية. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 7(19)، 173-195.
- الشافعي، عبد الحميد. (2016). اقتصاديات التعليم النظريات والتطبيقات، دار الفكر العربي: عمان، الأردن.
- شامي، شريفة. (2018). واقع ومستقبل الإنفاق وتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية. مجلة الخدمة الاجتماعية، (59)، 40-62.
- الشنفي، علي. (2018). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 10(2)، 70-90.
- الصالحي، ناصر. (2019). تمويل التعليم في الدول العربية التحديات والسياسات العامة. مكتبة الرشد: الرياض، المملكة العربية السعودية.
- صيرينة، كردودي. (2014). ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- عايب، وليد عبد الحميد. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي. مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع: بيروت، لبنان.
- عبد المنعم، عبير. (2015). دور الإدارات التعليمية في تطوير بيئة المدرسة وتنمية السلوك البيئي لدى التلاميذ بمرحلة التعليم الأساسي. [رسالة ماجستير غير منشورة]، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.
- عبد الجليل، دسوقي. (2019). تمويل التعليم العالي في مصر والإنفاق عليه: بدائل مقترحة لاستراتيجيات كفاءة وسياسات التمويل. المؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرون: تطوير التعليم العالي بالوطن العربي في عصر التكنولوجيا الفائقة والتنافسية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، (26)، 70-84.
- العتيبي، فهد بن عباس. (1425). إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

- عساف، نزار. (2020). مفاهيم ومصطلحات اقتصادية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- العقيل، سيناء، والعيسى، إيناس. (2019). حوكمة تنويع مصادر التمويل وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم الجامعي: دروس مستفادة من التجربة الأوربية. مجلة العلوم التربوية، جامعة الملك سعود، كلية التربية، 31(3)، 535-560.
- المالكي، عبدالله بن محمد. (2013). بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية. المجلة السعودية للتعليم العالي، 1(10)، 113-147.
- مجدي، جيهان. (2018). مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر، دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية، 29(116)، 101-121.
- محروص، محمد، والسلمي، عبدالله. (2019). بدائل مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية 2030. المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، 59(5)، 35-70.
- شبير، محمد منير. (2015). دور أنظمة ذكاء الأعمال في تنمية رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة في القطاع المصرفي الفلسطيني، دراسة حال بنك فلسطين. [رسالة ماجستير غير منشورة]، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الغنيم، مرزوق يوسف. (2012). اقتصاديات التعليم. المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي، الكويت، مكتبة الكويت الوطنية للنشر والتوزيع: الكويت.
- محمد، بن عزة. (2009). ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف. [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة تلمسان، الجزائر.
- محمود، خالد. (2019). اقتصاد المعرفة وإدارة الأزمات المالية. دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر.
- المشاط، عبد الله. (2017). تمويل التعليم والتنمية الاقتصادية تحليل اقتصادي للتحديات والسياسات. مؤسسة الجميع للتوزيع.
- النجار، أسامة. (2020). اقتصاديات التعليم النظرية والتطبيقات في العالم العربي. دار المسيرة العلمية: عمان، الأردن.
- Foreign References (المراجع الأجنبية)
- Adam Smith: An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. Modern Library ed. (1937). Book II, 228-250.
- M. J. Bowman, Perspective on Education and Development. International Development (1965). 81.
- Martin, L. R. Productivity and Social costs of Human Capital in Under-Developed Countries. Review, March, (1961).
- Schultz, T. W. Investment in Human Capital American Economic.
- Smith, Larry and Abouammoh, Abdulrahman (2013). Higher Education in Saudi Arabia: Reforms, Challenges and Priorities, in: Larry Smith and Abdulrahman Abouammoh (eds.), Higher Education in Saudi Arabia: Achievement, Challenges and Opportunities, Springer.
- Woodhall, See Maureen. (1987). "Economics of Education: a review" in "Economics of education research and studies" edited b